

"الانقلاب" يذبح التعليم الأزهري بسكين التراخيص



الثلاثاء 29 سبتمبر 2015 12:09 م

في إطار حملة الانقلاب المتصاعدة على كل ما هو إسلامي، التي لم تهدأ منذ أحداث 30 يونيو 2012، وفي خطوة اعتبرها الكثيرون ترصية للرغبات الصهيونية الساعية للقضاء على التعليم الأزهري؛ تفوح رائحة القرار الأخير الذي طبخته حكومة الانقلاب، بوقف وإلغاء المعاهد الأزهرية في القرى والأرياف، وتحويل تلك المعاهد إلى التعليم العام.

وعلى طريقة "شيل يا زكي قدرة" وقّع أحمد الطيب، القرار بإلغاء تراخيص كافة المعاهد الأزهرية في القرى والنجوع وضم أبنائها إلى المدارس الحكومية، أو السفر إلى المعاهد المركزية في المدن لمن أراد استكمال دراسته بالأزهر.

وشطّح "الطيب" في الانبطاح أكثر فأكثر، وأصدر قراراً آخر بإلغاء تراخيص كافة المعاهد الأهلية المبنية على الجهود الذاتية والتبرعات والاكتفاء فقط بما يتم إنشاؤه من قبل الدولة من مدارس. وهو ما يعني أن هذه خطوة أولى في طريق إلغاء التعليم الديني الأزهري نهائياً، وبشكل رسمي تحقيقاً لما تحتويه الأجندة الأمريكية من أفكار تريد من خلالها إلغاء دور الدين نهائياً من حياة شعوب المنطقة.

انبطاح "الطيب" سبقه انبطاح آخر منذ سنوات عندما قرر إعادة النظر في المناهج والمقررات التعليمية التي تدرس في المعاهد الأزهرية، وهو ما يعني صراحة إلغاء كل المواد الدينية والشرعية في الأزهر التي يدرسها الطالب من الابتدائية إلى الجامعة.. والتي تؤهل الطالب لكي يتخرج داعية إسلامياً.

رؤية أمريكية

ووفق مراقبين تهدف قرارات حكومة الانقلاب بشأن الأزهر، ووفق بنود مشروع الشرق الأوسط الكبير، تخريج طلاب وطلبات يؤمنون بالرؤية الأمريكية للأحداث، ويفهمون قضايا الأمة والتحديات التي تقف أمامها وفق الرؤية الصهيونية.

ويعتبر الكثيرون أن خطوة إلغاء تراخيص كافة المعاهد الأزهرية في القرى والنجوع، تأتي في سياق ضرب التعليم الديني، مثل الحال في باكستان وقيام الحكومة هناك بحملة أغلقت فيها المدارس الدينية، وقامت بتجفيف منابعها المالية، وحاصرتها، وعدلت مناهجها بما يخدم التوجهات الأمريكية.

وقد أكدت مصادر مطلعة أن المؤامرة الانقلابية على الأزهر تأتي استجابة لرغبات صهيونية مستمرة منذ بداية عام 2003، حيث قدمت واشنطن وثيقة للحكومة المصرية في إطار ما يعرف بتطوير الخطاب الديني، وهو مشروع أعده مجموعة من خبراء الإدارة الأمريكية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، والعديد من المراكز المشبوهة، التي تتخذ من القاهرة مقراً لها.

حيث طالبت التقارير بتقليل الاهتمام بالجانب الديني في الحياة الاجتماعية، وأن تبرز الدور الديني كمعيار ثانوي لوقف موجات التطرف والإرهاب عبر عقد العديد من دورات التدريب لرموز العمل الدعوي في مصر والولايات المتحدة؛ لتأهيل هؤلاء الدعاة، خصوصاً الذين يملكون رؤية عقلانية للدين، ويرفضون الإرهاب شكلاً وموضوعاً ضد المصالح الغربية.

في حين يرى البعض أن الخطوة الأخيرة تأتي في إطار جني الثمار لسياسة التخريب الحكومية للأزهر الشريف، بداية من

قرار شيخ الأزهر برفع سن القبول من 5 سنوات وستة أشهر، إلى 6 سنوات، وكذلك إلغاء الصف الرابع من الشهادة الثانوية الأزهرية، وعدم الاهتمام بالمعلم الأزهرى مادياً ومعنوياً، كمنظيره في التعليم العام، ووضع قيود شديدة على ضم المعاهد الأزهرية المنشأة حديثاً، وإلغاء الكتاتيب، بل إن الأعوام الماضية شهدت ظاهرة غير مسبوقة، وهي فتح الباب لتحويل طلاب الأزهر إلى التعليم العام، وقام حوالي 2500 طالب بنقل أوراقهم من الأزهر إلى مدارس عامة، كما أوقف المجلس الأعلى للأزهر بناء كليات أزهرية جديدة.

55 مليون دولار

كما شهدت كلية الهندسة في جامعة الأزهر أمراً هو الأول من نوعه، ألا وهو إباحة الاختلاط بين البنين والبنات في مدرجات الكلية، عدّها الكثيرون استجابة للرغبات الصهيونية والأمريكية، وإظهاراً لوجود تطوير أمام اللجان الأمريكية التي تزور مشيخة الأزهر كل فترة، وتطالب بإدخال تعديلات كبيرة على هيكل المؤسسة الأزهرية، وإحداث ثورة في المناهج والمقررات التعليمية لتحويلها إلى جامعة حديثة، عارضة مبلغ 55 مليون دولار دعماً للمؤسسة الدينية مقابل تنفيذ هذه الإصلاحات، أو إلغائها وتحويلها إلى التعليم العام، والمجلس الأعلى للجامعات هو الحل المتاح.

حرب العسكر على الأزهر منذ سنوات يبدو أنها لم تنل رضا الأمريكان الذين اعتبروا ذلك من قبيل الضحك على الذقون، وطلبوا الانقلاب بخطوات جادة لتطوير التعليم الديني وصلت إلى المطالبة بتشكيل لجنة مصرية أمريكية لتقييم خطوات الإصلاح، خصوصاً أن تقارير أكدت أن خطوات حصار العسكر للأزهر لم تؤت ثمارها، وهو ما اتضح في زيادة أعداد المقبولين بالأزهر، كما حدث توسع في إنشاء المعاهد الأزهرية في القرى والنجوع.

الرغبة الصهيونية في هدم الأزهر لا تقل عن رغبتهم في هدم المسجد الأقصى، دعم ذلك الغضب الأمريكي من مماثلة العسكر في إنهاء التعليم الأزهر خوفاً من رد فعل شريحة كبيرة من الشعب، وهو ما كانا دافعين لحكومة الانقلاب لاتخاذ الخطوة الأخيرة التي من المنتظر أن تشعل غضب من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.